

المحاضرة رقم (07): اتجاهات التجارة الدولية.

ازدهرت التجارة العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة تجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا ، فالدول الأوروبية خرجت مدمرة ولا بد من إعمارها، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية الناجي الوحيد من الحرب ع2- ما أدى إلى نمو وتوسع كبير للتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة الموجة إلى دول أوروبا. وفي نفس الوقت بدأت المستعمرات الأوروبية تعرف حركات تحررية فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم المساعدات لهذه الدول المتحررة حديثا لإعمارها مقابل جعلها سوقا لمنتجاتها.

ولحماية هذا التزايد للتجارة العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (بروز و.م.أ قوة إقتصادية وعسكرية) سعت إلى تحرير التجارة الدولية من خلال تخفيض ثم إلغاء القيود التي تعترض التجارة الدولية وكذا الاستثمارات الأجنبية. ومن أجل ذلك استعملت عدة آليات (الاتفاقيات العامة للتعريف الجمركية والتجارة). تنبعت دول أوروبا وتخوفت من الهيمنة الأمريكية، فلجأت إلى حماية مصالحها من خلال إنشاء تكتلات إقتصادية من أجل حماية منتجاتها.

أولاً: العوامل المحددة لاتجاهات التجارة العالمية:

- 1- اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة:
- 2- التكتلات الاقتصادية:
- 3- الثورة العلمية والتكنولوجية:
- 4- الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات:
- 5- ظاهرة التدويل: تصميم منتج وتطويره من أجل تسهيل توطينه في مختلف البلدان رغم اختلاف ثقافات ولغات هذه البلدان.
- 6- أزمة الطاقة والأزمات الاقتصادية والأمنية:

ثانياً: اتجاهات التجارة الدولية:

* **اتجاه التجارة الدولية بعد ح ع 2 إلى غاية 1971:** خلال الفترة التي امتدت من بعد الحرب العالمية إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي ساد نمط تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ حيث تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام والأولية وأن تستورد في مقابل احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والإنتاجية المصنعة وحتى المواد الغذائية. بمعنى تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة وتصديرها للدول النامية. وبهذا أصبح الدول النامية دول تابعة إقتصاديا للدول المتقدمة (ماليا من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تجاريا اتفاقيات الجات، وتقنيا احتكار الدول المتقدمة للتصنيع)، ولم تنجح الدول النامية في اعتمادها لاستراتيجيات التصنيع المحدودة والتي قامت على أساس "الإحلال مكان الواردات" أو الإنتاج من أجل التصنيع.

* **اتجاه التجارة الدولية خلال الفترة 1971-1993:** تميزت هذه المرحلة خاصة مرحلة الثمانينيات بظهور مجموعة كبيرة من المتغيرات مثل احتكار التكنولوجيا، تدويل الإنتاج، التكتلات الاقتصادية، تركيز رأس المال والتجارة لدى الدول المتقدمة، وقد تم ذلك بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم في 3/2 من التجارة العالمية في أواخر الثمانينيات وعرفت هذه الفترة نمو كبير للصادرات الصناعية على حساب صادرات المواد الأولية. وتعود الأسباب إلى النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل، ولم تكن هناك بوادر تحسن للتبادل التجاري للدول النامية. فالدول المتقدمة كانت تمارس إجراءات حمائية خفية ضد صادرات الدول النامية خاصة في ظل تدني مستوى النمو الاقتصادي العالمي.

متوسط معدل نمو حجم الصادرات. %

المجموعات	/76 80	/81 87	198 5	198 6	198 7	1989
العالم	5.1	2.6	2.8	4.5	4.1	4.3
البلدان ر.أ.م	6.6	3.2	4.5	2.6	4.0	4.5
البلدان النامية	1.9	1.0	- 0.8	10.3	5.7	5.5

متوسط معدل نمو حجم الواردات %

المجموعات	/76 80	/81 87	198 5	198 6	198 7	1989
العالم	5.5	3.2	3.1	4.2	4.0	4.0
البلدان ر.أ.م	5.6	4.3	5.3	8.0	5.1	4.2
البلدان النامية	5.5	0.3	- 4.7	- 6.3	2.0	5.4

إن تدني مستوى الصادرات للدول النامية سببه:

- مشكلة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بفعل الإجراءات الحمائية التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية المتقدمة ضد الصادرات خاصة المنتجات الزراعية.
- مشكلة التقلبات السعرية للدول النامية.

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة تصاعد وتيرة التكتلات الاقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية. وأصبحت التكتلات الاقتصادية تقود محرك تنمية التجارة الدولية. بالرغم من التوجه نحو تعميق المزيد من اتفاقات الجات.

ورافقت ظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية للتجارة الدولية ظاهرة تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الاقتصاد الدولي (إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد). وظهر شكل جديد من أشكال التبادل الدولي يتمثل في تطور التعاون الإنتاجي الدولي. ما جعل الدول المتقدمة تعتمد على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية.

وبواسطة هذه الأشكال الجديدة لتنظيم الاقتصاد الدولي وفق التقدم التكنولوجي، أصبحت الدول المتقدمة تؤمن مصالحها وسيطرتها على التجارة الدولية خاصة تجارة المواد المصنعة أي المجال الذي يمنحها المزايا الرئيسية المرتبطة بالثورة العالمية التكنولوجية والأشكال الجديدة للتجارة التي تنبثق عنها. وأصبح التبادل بين الدول المتقدمة 3/2 من تجارة السلع الصناعية، أما صادراتها من الدول النامية يبلغ 1/4 من إجمالي التبادل الدولي.

أن تزايد المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة في إنتاج وتصدير المواد الأولية من جهة ومن جهة أخرى تزايد اهتمام الدول النامية بالتنمية الصناعية (ظهور دول تعرف بالدول المصنعة جديدة)، أدى إلى ظهور معالم جديدة لتقسيم العمل الدولي بين الشمال والجنوب مبني على أساس الميزة النسبية للصناعات ذات التكنولوجيا العالية وذات الاستعمال المكثف لرأس المال الموجود بالدول المتقدمة.

*** اتجاه التجارة الدولية من 1994 إلى 2001:** أحدثت الثورة التكنولوجية فرص جديدة للتخصص ما أدى إلى تقسيم جديد للعمل بين الدول، حيث أدى تباين الإنتاج (تعدد الأنواع من السلعة الواحدة) وتعدد تخصص كل دول في نوع معين حسب ما تمتلكه من إمكانات وطاقات إنتاجية. ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين الدول في نفس السلع الاستهلاكية المعمرة والألات والمعدات، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة. بل حتى يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث يتخصص بلد في إنتاج جزء معين من السلعة أو أكثر. وساد هذا التقسيم بين الدول المتقدمة صناعيا مع بعضها البعض وفي حالات متزايدة بين الدول الصناعية وكذا الدول النامية.

إن نشأة المنظمة العالمية وما أسفرت عنه من تحرير لقطاع الخدمات والاستثمارات عمل على استمرار قيمة التجارة الدولية في التوسع، بسبب ظاهرة الاندماج بين الأسواق، الارتفاع في تجارة الكيانات سواء شركات أو أقاليم، فضلا عن قدرة المنتجين على تجزئة عمليات الإنتاج وتوزيعها عبر مناطق جغرافية متفرقة ومتنوعة وفق سلسلة القيمة، وعمليات الاندماج. وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع نسبة التجارة من المنتجات المصنعة (المنتجات الالكترونية) من الاقتصاديات حديثة التصنيع ذات الأجر المنخفض إلى الاقتصاديات ذات الأجر الأعلى.

*** اتجاهات التجارة الدولية بداية من الألفية الثالثة:** للإشارة تميزت بداية الفترة بمجموعة من المشاكل الأمنية والاقتصادية والصحية أثرت على حجم التجارة الدولية بالانخفاض وهذا يرجع لعدة عوامل هي:

- انخفاض الإنفاق في قطاع تكنولوجيا الإعلام أدى إلى انخفاض في تجارة التجهيزات المكتبية وأجهزة الاتصال.

- تأثير انخفاض الإنتاج العالمي عبر مجموعة من القطاعات الأساسية كالحديد والصلب.

- انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات

- انخفاض صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية بحيث انخفضت صادرات المنسوجات من 3.1% إلى 2.1%.

وقد سجلت المناطق العالمية الرئيسية (أوروبا، أمريكا الشمالية، آسيا، أمريكا اللاتينية) انخفاضا محسوسا في الصادرات والواردات، بينما سجلت اقتصاديات الانتقال مثل الصين ارتفاعا في قيمة تجارتها الدولية وهذا بسبب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. في حين انخفضت صادرات أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.

أما صادرات الدول النامية ووارداتها فقد انخفضت بسبب انخفاض طلب الدول الصناعية عليها.

المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في التجارة الخارجية.

تعاني جميع الدول النامية والمتخلفة من مشاكل كثيرة في تجارتها الخارجية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل يمكن إجمالها بما يلي:

*** السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة:**

وذلك من خلال اعتماد الدول المتقدمة سياسة الحماية الجمركية في وجه المنتجات الزراعية والصناعية المصدرة من الدول النامية، حيث شكلت هذه الدول تكتلات اقتصادية للحد من المنافسة التجارية فيما بينها، ووحدت سياساتها التجارية تجاه الدول النامية وأخذت تتبع سياسات تجارية عدائية تجاه صادرات البلدان النامية من السلع الجاهزة.

إضافة إلى النشاطات المتزايدة للشركات المتعددة الجنسية في أراضي الدول النامية التي أدت إلى تهديد اقتصاديات هذه الدول حيث تمتلك هذه الشركات أكثر من 40% من الإنتاج الصناعي في الدول النامية وتسيطر على نصف تجارتها الخارجية.

*** سيطرة الأنشطة الأولية:**

تعتمد الدول النامية على النشاط الزراعي والتعدين وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة وهناك بعض الدول النامية تعتمد اعتمادا تاما على الزراعة سواء زراعة المحاصيل الغذائية أو المحاصيل النقدية الصناعية (مثل القطن، الشاي، قصب السكر، التبغ، الكاكاو، والمطاط الطبيعي)، مما جعل للزراعة أهمية كبيرة في الدخل القومي لهذه الدول ويتوقف عليها دخل السكان ومستواهم المعيشي وقدرتهم الشرائية، وكذلك تتوقف عليها قدرة الدولة على المشاركة في التجارة الدولية سواء في الاستيراد أو التصدير.

*** الاعتماد على إنتاج وتصدير سلع قليلة:**

وتكاد تنحصر صادراتها بالمنتجات الزراعية مثل القطن والبن والكاكاو والشاي وفول الصويا والفول السوداني والسكر وزيت النخيل، أو الخامات المعدنية مثل الفوسفات والنحاس والقصدير والكروم والنفط، بينما تتألف صادرات الدول المتقدمة من السلع الصناعية، ولا مجال للمقارنة بين أسعار السلع الصناعية وأسعار السلع الزراعية والمواد الأولية في الأسواق العالمية، إن أسعار المنتجات الزراعية تكاد تكون ثابتة مع الزمن بحيث يكون تغييرها بنسبة قليلة إذا ما تغيرت، بينما ترتفع أسعار المنتجات الصناعية باستمرار مثلا أسعار البن نجدها ثابتة أو تتغير بنسبة ضئيلة جدا أما أسعار السيارات ترتفع مع الزمن بنسبة كبيرة.

فاعتماد الدول النامية على تصدير نوع واحد من السلع سيعرضها للأزمات الاقتصادية لإمكانية تقلب أسعاره في السوق العالمية، أو قد يتدهور إنتاجه تحت تأثير ظروف مناخية معينة، أو لإصابته بالآفات والأمراض مما يؤدي إلى نقص الكميات المصدرة منه ويؤدي بالتالي إلى نقص الدخل الزراعي ومن ثم نقص الدخل القومي بشكل عام.

* استخدام أساليب بدائية في النشاط الاقتصادي :

أغلبية الدول النامية مازالت تستخدم أساليب شديدة التخلف في العمل الزراعي، وقد انعكس ذلك على تدني الإنتاج الزراعي الذي يساهم بشكل كبير في التجارة الدولية، حتى ظهرت المزارع العلمية المتخصصة بأنواع محددة من هذه المحاصيل وبشكل واسع من أجل التصدير، كما هي الحال في مزارع المطاط الطبيعي ومزارع البن والكاكاو، ومن الجدير بالذكر أن هذه المزارع تعود ملكيتها إلى شركات واستثمارات الدول المتقدمة الخارجية المنتشرة في الدول النامية، وتعاني أغلب الدول النامية والمتخلفة من نقص رأس المال الذي يمكن استخدامه في تحسين الزراعة وتطويرها، مما يؤدي إلى الصعوبة في تحسين وتطوير الأساليب الزراعية، وتخلف البنية التحتية الإنتاجية و الخدمة اللازمة للزراعة من حيث توفر المخازن الصالحة للتخزين، ونقص قنوات الري والصرف والنقص في وسائل النقل وعدم كفاية الخبرة الفنية الحديثة، ونقص الآلات الزراعية، لذلك لابد من تدخل الحكومات من أجل تأمين الموارد المالية اللازمة لاستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري الكبيرة وتأمين المعدات والوسائل الحديثة.

* سوء استغلال الموارد:

هناك الكثير من الدول التي تمتلك ثروات طبيعية متنوعة لكنها مازالت غير متطورة ودخل الفرد منخفض فيها، بينما هناك بعض الدول المتقدمة مع أنها لا تمتلك ثروات معدنية وموارد الطاقة وقلة مساحتها وانعدام التنوع في تضاريسها ومناخها مثل بلجيكا وسويسرا إلا أنها تطورت اقتصاداتها إلى درجة أصبح معها دخل الفرد فيها من أعلى الدخول في العالم.

* عدم التناسب بين السكان و الموارد:

تشكو الدول النامية والمتخلفة من حالة عدم التناسب بين أعداد السكان من جهة وبين ما تملكه هذه الدول من جهة أخرى، مما يؤدي إلى جعل موضوع التنمية الاقتصادية صعبا في معظم الدول النامية، وعادة ما تكون حالة عدم التناسب هذه بزيادة عدد السكان عن طاقة الموارد الاقتصادية مما يشكل ضغطا على هذه الموارد، أو بنقص عدد السكان في الدول لدرجة تعيق استغلال هذه الموارد.

إن زيادة عدد السكان تشكل ضغطا كبيرا على الموارد الزراعية ولا سيما المساحة الصالحة للزراعة مما يؤدي إلى قلة نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، كنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني، بحيث تفوق الزيادة الطبيعية للسكان معدل النمو في مساحة الأراضي الزراعية أو المساحة المحصولية، وبذلك يتناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية لعدم توفر إمكانية استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، وبصورة خاصة استخدام الآلات الزراعية، فيزداد السكان فقرا على فقر ويزداد انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، كما هو الحال في الهند يؤدي ضغط السكان على الموارد في معظم الدول النامية إلى انتشار البطالة بجميع أنواعها، ولا سيما البطالة المقنعة، التي تتمثل باشتغال عدد كبير من العمال في عمل يلزمه عددا أقل، مما يؤدي إلى ضياع الجهد والوقت بدون فائدة بل وإلى خسارة في معظم الأحوال، فيؤدي إلى انخفاض أجور العمال بشكل كبير، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل نتيجة لانخفاض أجره، إضافة إلى أن نصف سكان هذه الدول غير منتجين، أي عمره ملا يسمح لهم بالعمل، مما يؤدي إلى رفع معدل الإعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما هو عليه في الدول المتقدمة، ولاسيما أن الإنفاق الأساسي داخل الأسرة يتم على الأطفال صغار السن لتأمين طعامهم ولباسهم وتعليمهم وعلاجهم، وحيث الأسر كبيرة في الدول النامية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض دخل الفرد وبالتالي انخفاض الدخل القومي وعدم توفر إمكانية الادخار والاستثمار.

مما تقدم نلاحظ أن الحل الوحيد لزيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية يكمن في زيادة الإنتاج الاقتصادي لتأمين الفائض عن حاجة الأسواق الداخلية، مما يمكن من تصديره إلى الخارج، لذلك على الدول النامية أن تعمل على تحقيق ذلك من خلال:

- تنويع مصادر الإنتاج المعد للتصدير وإيجاد مصادر جديدة للصادرات.
- زيادة الاهتمام بالتصنيع من أجل تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها بشكل خام.

- إيجاد نوع من التعاون والتنسيق بين الدول النامية المصدرة للسلع المتشابهة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، كما هي الحال في منظمة الدول المصدرة للنفط.
- تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ذاتها عن طريق إقامة تكتلات اقتصادية بين هذه الدول.